الأمم المتحدة

A/67/532

الجمعية العامة

Distr.: General
23 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١٠ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إفادتكم بأن حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قررت أن تتقدم بترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، لشغل أحد المقاعد المخصصة للدول الأفريقية في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ومن دواعي تشريف حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن تحيل بيانها بشأن تعهداتها والتزاماتها الطوعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة.

(توقيع) تكيدا **آليمو**

السفير

011112 251012 12-56427 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

ترشيح إثيوبيا لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - تترشح إثيوبيا، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، الآن وللمرة الأولى لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد أيّد الاتحاد الأفريقي هذا الترشيح.

٢ - وتؤمن إثيوبيا إيماناً راسخاً بعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعاضدها وترابطها، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وكافة الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

٣ - وتتمشك إثيوبيا بأرفع معايير حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في دستورها، وفي المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها. وهي طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية والصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

٤ - وتعلّق إثيوبيا أهمية كبرى على مبادئ المساواة وعدم التمييز والاحترام المتبادل والتسامح والمشاركة الشعبية الفعالة. وتقوم في سياق مساعيها لتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بإجراء إصلاحات إدارية وسياساتية وتشريعية واسعة النطاق من أجل التأكيد على مطابقة قوانينها وسياساتها وممارساتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥ - وتضطلع إثيوبيا بدور فاعل في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تعزز أركان سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الوطني.

٦ - وتشارك إثيوبيا في العمليات الدولية لحفظ السلام على مدى فترة تزيد على خمسين عاماً. وفي الوقت الحاضر تسهم إثيوبيا بأكبر عدد من القوات في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام مقارنة بأي بلد آخر في أفريقيا.

٧ - وتعيد إثيوبيا التأكيد على دعمها القوي للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتواصل مشاركتها الفعالة في جميع الأنشطة التي تنهض بها في إطار مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة.

٨ - وقدمت إثيوبيا مساهمات مهمة في إنشاء مجلس حقوق الإنسان وتعزيزه.

٩ - وكانت إثيوبيا عضواً في لجنة حقوق الإنسان في الفترات، ١٩٨٠-١٩٨٢ و ١٩٨٦-١٩٩١، و ١٩٩٥-١٩٩٧، و ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وأسهمت خلال فترات عضويتها بشكل بنَّاء في النهوض بعمل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٠ - وفي هذا السياق، تُعلن إثيوبيا طوعا عن التعهدات والالتزامات الواردة فيما يلي، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

الإسهامات والالتزامات والتعهدات الدولية

١١ - اتساقاً مع التزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، باتت إثيوبيا طرفاً في الصكوك الإقليمية والدولية الأساسية التالية في مجال حقوق الإنسان:

- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الاتفاقية الدولية بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه
- الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم

١٢ - وإثيوبيا طرف أيضا في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين الأوليّن الملحقين بها، وفي الصكوك الأخرى للقانون الإنساني الدولي والصكوك الدولية التي تتبع منظمة العمل الدولية.

١٣ - وتتعهد حكومة إثيوبيا باتخاذ التدابير الضرورية للتعجيل بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان التالية:

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم

١٤ - وتلتزم إثيوبيا التزاماً كاملاً بالمبادرة المبتكرة المتمثلة في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجري في إطار مجلس حقوق الإنسان. وعليه، قدمت إثيوبيا في عام ٢٠٠٩ تقريرها الوطني إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أعقاب مشاورات وطنية مكثفة جرت مع جميع أصحاب المصلحة. واتخذت إثيوبيا خطوات صوب نشر نتائج الاستعراض، وأجرت مشاورات على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ التوصيات بما في ذلك عن طريق صياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، أسهمت في وضع تفاصيلها عملية تشاورية وطنية بمشاركة فاعلة من جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا. ومن المتوقع أن يجري استعراض تقرير إثيوبيا في عام ٢٠١٤.

١٥ - وإثيوبيا ملتزمة بالمشاركة المنفتحة والبنَّاءة في العملية النشطة للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير بشأن التدابير التي تتخذ لمتابعة التوصيات التي ينتهي إليها الاستعراض. وستواصل إثيوبيا العمل مع جميع أعضاء المجلس من خلال حوار مفتوح وبنّاء، وستسعى جاهدة إلى تنفيذ هذه التوصيات.

١٦ - وقد خضعت إثيوبيا لاستعراض أجرته الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأقرت خطة لتنفيذ التوصيات التي انتهى إليها الاستعراض.

١٧ - وتبدي إثيوبيا الدعم للإجراءات الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بالتعاون مع الآليات الخاصة ذات الصلة. وحظيت إثيوبيا بزيارة من المُكلّفين بولايات التابعين لمجلس حقوق الإنسان، ومن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفي هذا السياق، وبناء على دعوة من الحكومة الإثيوبية قام بزيارة إثيوبيا كل من المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السامة والخطرة على التمتع بحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص

التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بالسجون وظروف الاحتجاز في أفريقيا.

١٨ - وفي غضون عام ٢٠١٢، اجتمع رؤساء الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان في أديس أبابا، وكان ذلك أول اجتماع يعقدونه خارج جنيف. وخلال الفترة التي قضوها في أديس أبابا أجروا مشاورات مع كبار مسؤولي الحكومة الإثيوبية بشأن طرق مواصلة دعم مشاركتهم بطريقة بنّاءة، وبخصوص التدابير التي اتخذتها حكومة إثيوبيا من أجل تنفيذ مختلف معاهدات حقوق الإنسان.

١٩ - وتلتزم إثيوبيا بمواصلة التعاون مع نظام الإبلاغ والرصد للهيئات التعاهدية التابعة للأمم المتحدة. وقد رفعت إثيوبيا التقارير المطلوبة منها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشاركت مشاركة فاعلة وبنّاءة في أثناء المناقشات التي أُجريت بشأن هذه التقارير.

٢٠ - وتحترم إثيوبيا التزاماتها المتعلقة بالإبلاغ عن تنفيذ التوصيات التي تصدرها الهيئات التعاهدية. وكجزء لا يتجزأ من التزام إثيوبيا بتنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية ذات الصلة التي تبديها الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان؛ تلتزم بإدراج تنفيذ هذه التوصيات ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا. وعلاوة على ذلك، شكّلت إثيوبيا لجنة توجيهية وطنية، تتألف من وزراء اتحاديين، ومكتب على الصعيد الإقليمي، ومكاتب حكومية أخرى ذات صلة ومؤسسات وطنية في مجال حقوق الإنسان ومجموعات من المجتمع المدني من أجل إعداد خطة العمل. وقد انتهت اللجنة التوجيهية من استكمال تحضير خطة العمل الوطنية.

٢١ - وأبدت إثيوبيا دوماً دعمها القوي للولاية المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتتعاون إثيوبيا وتعمل عن كثب مع المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أديس أبابا، ويشمل ذلك مجموعة كبيرة من قضايا حقوق الإنسان. وتلتزم إثيوبيا بمواصلة التعاون مع المفوضية من أجل دعم تعاونها مع المكتب وتقديم المساعدة إليه عن طريق زيادة تحسين بيئة عمله الحالية في سبيل الاضطلاع بالولاية المنوطة به.

٢٢ - وإثيوبيا مشارك فاعل في الاجتماعات التي يعقدها مجلس حقوق الإنسان، وفي الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتتعهد إثيوبيا بمواصلة تعزيز مشاركتها الفعالة، بما في ذلك عن طريق تقديم

المقترحات وتنظيم المناسبات التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتشارك إثيوبيا في عملية وضع المعايير لصكوك حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي وفي الأمم المتحدة وتقوم بدور نشط فيها.

٢٣ - وتعتقد إثيوبيا أنه بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور حيوي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتلتزم إثيوبيا بكفالة قيام مشاركة مهمة مع المنظمات غير الحكومية في إعداد التقارير الوطنية وفي أثناء فترات انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان.

الإسهامات والتعهدات والالتزامات الوطنية

٢٤ - تلتزم إثيوبيا التزاماً قوياً بكفالة الممارسة الكاملة والحرة لحقوق الشعوب في تقرير المصير، وفي بناء مجتمع سياسي مؤسس على سيادة القانون، وقادر على إحلال السلام الدائم وضمان النظام الديمقراطي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. كما أن حكومة إثيوبيا على اقتناع تام بأن استدامة التنمية والنمو فيها ومواصلة صون السلام والأمن تقوم بشكل مكين إلى قاعدة الاحترام الكامل للحريات والحقوق الأساسية للأفراد والشعوب.

٢٥ - وكجزء متمّم لالتزام إثيوبيا بالنهوض بحقوق الإنسان، قامت بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسة لأمناء المظالم، يُساءل كلاهما أمام البرلمان.

٢٦ - وتقوم إثيوبيا بتطبيق خطة خمسية للنمو والانتقال (٢٠١٠/١١-٢٠١٤/١٥) من أجل انتشال البلد من هوّة الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة وجود نمو اقتصادي سريع ومستدام وعادل، وبناء قدرات الحكم الرشيد وتعميق جذوره، وتشجيع التمكين والإنصاف الجنساني، وفي صفوف الشباب، وزيادة التوسع في التنمية الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها، ضمن أهداف أخرى.

٢٧ - وتعيد إثيوبيا التأكيد على التزامها بكفالة الإعمال الكامل لجميع الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ويكفل دستور إثيوبيا تساوي جميع الأشخاص أمام القانون ويكفل استحقاقاتهم دون أي تمييز في الحماية المتساوية التي يسبغها القانون. ويفرض الدستور على جميع قوانين إثيوبيا أن تضمن لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضعية أخرى. كما أن أي قوانين أو ممارسات تخالف أحكام الدستور تُعتبر لاغية وباطلة.

٢٨ - وتعامل الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها إثيوبيا باعتبارها جزءاً من قوانين البلد. وتعتبر أي قوانين أو ممارسات أو قرارات تكون متضاربة مع هذه الصكوك

أو مخالِفة لها لاغية وباطلة. ولدى إثيوبيا سجل حافل بالإنجازات المحرزة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مع التركيز خصوصاً على حقوق المرأة والطفل والفئات والمجتمعات المهمشة. وقد صيغت سياسات إثيوبيا واستراتيجياتها بعناية بما يضمن تساوقها مع التزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. كما أن إثيوبيا ملتزمة بالاستمساك بأعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان.